المشهد الأمني- العسكري

فادي نحاس

مقدمة

يتناول هذا الفصل بالسرد والتحليل أهم الأحداث والتحولات العربية والإقليمية التي حدثت عام ٢٠١٢ من منظور الأمن القومي الإسرائيلي. ويتمحور المشهد الأمني والاستراتيجي الإسرائيلي لعام ٢٠١٢ في موضوعين أساسيين، هما العدوان الإسرائيلي المسمى بـ «عمود السحاب» على قطاع غزة وتداعياته الأمنية والاستراتيجية، والتحولات والتغييرات التي شهدها العالم العربي خاصة دول الطوق من منظور الأمن القومي الإسرائيلي.

يتكون التقرير من ستة أجزاء. يستعرض الجزء الأول منه مجموعة من الفرضيات الأساسية التي توجه القراءة الاستراتيجية الإسرائيلية لتداعيات الثورات العربية التي عرفت بـ «الربيع العربي». ويتطرق الجزء الثاني إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته في المنظور الإسرائيلي. أمّا الجزء الثالث، فيتطرق إلى جديد القراءة الإسرائيلية للثورة السورية وتداعياتها الاستراتيجية. يستعرض الجزء الرابع الموقف الإسرائيلي من الشأن المصري، وانعكاسات ثورة ٢٥ يناير وفوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية على العلاقات المصرية – الإسرائيلية، وأبرز التحديات والمخاطر المستقبلية التي تواجه العلاقات الثنائية بين البلدين . أمّا الجزء الخامس، فيتطرق إلى تأثير الوضع الإقليمي على حالة التهدئة القائمة بين إسرائيل وحزب الله، وانعكاس الأزمة السورية على الموقف الإسرائيلي نحو حزب الله.

سيتم في الجزء السادس والأخير، استعراض أبرز مستجدات الملف النووي الإيراني في عام ٢٠١٢ ومحاولة مختصرة لاستقراء إمكانية توجيه ضربة عسكرية لإيران في عام ٢٠١٣.

الجزء الأول: القراءة الاستراتيجية لتداعيات

الثورات العربية المتتابعة من منظور الأمن القومي الإسرائيلي

أدّت الهزة التي تواجه العالم العربي وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي.

تشكل الثورات التي تشهدها المنطقة العربية محور التقرير الاستخباراتي السنوي التابع لوكالة الاستخبارات العسكرية، والتي يوكل إليها تقويم المخاطر المحيطة بإسرائيل. ويعتمد التقرير على ما تقدمه أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة: الموساد، والشاباك، والاستخبارات العسكرية «أمان»، ومركز الأبحاث السياسية لوزارة الخارجية الإسرائيلية.

وبالاستناد إلى التقارير والتقديرات، أجرت المؤسسة العسكرية عام ٢٠١٢، مراجعة وقراءة تقييميه لتداعيات الثورات العربية من منظور أمنها القومي، واعتبرت أن الهزة التي تواجه العالم العربي أدّت وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي، **وقالت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إن عام ٢٠١٢ شهد استمرار مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة استراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. والنتيجة الأهم، أن عام ٢٠١٣ يتصف بعدم اليقين في المنطقة،** وأشارت إلى سيناريو مقلق قد يأتي من سورية، إضافة إلى تعاظم التحوّلات المحتملة في العالم العربي، التي لها تأثيرات وتداعيات متنوعة. وفق هذه التقديرات، تتعامل المؤسسات السياسة والعسكرية مع المتغيرات بانضباط لافت، ما يدل على عمق إدراك حجم الحدث، وحتمية تغيير الاستراتيجية العسكرية.[٢]

يمكن تلخيص القراءة الأمنية الإسرائيلية فيما يتعلق بالربيع العربي في ثماني فرضيات مركزية:

- أولا: تؤكد التقديرات الاستخباراتية مجدداً أن الثورات العربية تجدّد نفسها وتتوالى موجة بعد موجة، حتى أنها قد تنهي غالبية النظام الرسمي العربي بما في ذلك الدول التي انخرطت في لعبة التغيير لأهداف سياسية إقليمية، خاصة الأردن والمغرب. النظام العربي ينهار وليست لديه إمكانات المواجهة في الداخل والخارج، وتدخل الدول في حالة غير مستقرة إلى حدّ الفوضى في بعضها، ويأخذ النظام الجديد شكلاً غير واضح وغير محسوم ويصعب تشخصيه راهناً. في معظم البلدان التي شهدت هذا التغيير لا زالت العملية السياسية جارية، لكنها متعثرة، حيث لم يستقر النظام على وجه محدّد ونهائي، بما في ذلك الأماكن التي جرت فيها انتخابات ديمقراطية، وشكّلت فيها حكومات شرعية.
- ثانيًا – ترى التقديرات الاستخباراتية أن الحرب الحاليّة في سورية تشكل نموذجاً للواقع القائم في المحيط العربي، فقد تبددت التوقعات السابقة بشأن الانهيار السريع

قالت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إن عام ٢٠١٢ شهد استمرار مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة استراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات.

لنظام بشار الأسد، ويبدو أن طرفي النزاع قد تعادلا داخل المواجهة، التي لا حسم فيها حتى الآن، على الرغم من تزايد حدّة العنف. وفي الوقت الذي لا تزال فيه تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية (والغربية) متمسكة بحتمية سقوط نظام الأسد، فإن بعض السيناريوهات المتداولة هو الغرق التدريجي لسورية في الفوضى.

- ثالثًا: أن ارتفاع نسبة الأخطار الناتجة عن انتشار الفوضى وعدم الاستقرار، والفلتان الأمني في دول الجوار، وبخاصة سورية ومصر، هو أمر خطير وله أبعاد استراتيجية صعبة على إسرائيل.
- رابعًا – تضاعفت احتمالات وصول قوى إسلامية متطرفة إلى سدّة الحكم، وخلق أجندة جديدة، تنعكس في سياستها الخارجية عامة، وتجاه إسرائيل خاصة.
- خامساً – يتفق الإسرائيليون على أنه يجب وقف البرنامج النووي الإيراني، وحان وقت حسم جدلهم بخصوص فعالية تكلفة الضربة والتعجيل بها، وتأثيرها على العلاقات مع الولايات المتحدة. في عام ٢٠١٢ وصلت حدّة الجدل في إسرائيل إلى سخونة لم يعهدها المجتمع الإسرائيلي حول ما إذا كان من الأفضل شن ضربة أحادية الجانب على البرنامج النووي الإيراني المتطور، ومتى سيحدث ذلك. **وخلصت التوقعات الإسرائيلية بأنه لا بد من حرب أو صفقة للتعامل مع الملف الإيراني، علمًا أن الاحتمالين واردان أكثر من أي وقت مضى، وبخاصة بعد أن اختارت أميركا رئيسها الجديد.** [٣]
- سادسًا: **تعرض المستجدات الإقليمية، ومنها الثورات العربية، إسرائيل لخطر حقيقي ومستمر. وتستمر المؤسسة الأمنية في إعادة النظر وملاءمة برنامجها العسكري وخطة تطوير قواتها المسلحة وجهوزيتها للظروف المستجدة.**
- سابعًا: ترصد التقديرات الاستخباراتية زيادة ملحوظة في فعالية المنظمات الإسلامية المتطرفة خارج حدود دول الطوق، وبدأت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية توسع مجالات عملها لتشمل سيناء والسعودية وليبيا والسودان.
- ثامناً: **رغم استمرار الثورات والانتفاضات العربية وبقائها لأمد طويل على جدول صانع القرار الدولي والإقليمي، سيواصل النزاع العربي الإسرائيلي تبوء جدول الأعمال الأمني والسياسي لإسرائيل كنزاع قومي ديني وحضاري، وفي قلب هذا النزاع سيبقى الصراع مع الفلسطينيين.**
- بالمجمل، يمكن القول أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تشعر بقلق بالغ إزاء ما يجري في العالم العربي، وبخاصة في ظل ضبابية المسار المستقبلي أو التنبؤ بأهمية تداعياته

تعرض المستجدات الإقليمية، ومنها الثورات العربية، إسرائيل لخطر حقيقي ومستمر. وتستمر المؤسسة الأمنية في إعادة النظر وملاءمة برنامجها العسكري وخطة تطوير قواتها المسلحة وجهوزيتها للظروف المستجدة.

على المديين المتوسط والأبعد، وهو ما قد يهدد الأمن القومي الإسرائيلي في حال لم تحتط إسرائيل لتداعيات فشل هذه الثورات. ويمكن تلخيص القراءة الاستراتيجية العامة باستمرار حالة «الوضع الاستراتيجي القاتم في الجبهات كلّها». تشدد التقارير الاستراتيجية كلّها على عدم استقرار وضع إسرائيل الاستراتيجي، حيث ستجد إسرائيل نفسها في الأعوام المقبلة في واقع جديد شديد التعقيد. لذلك توصي مراكز البحث الأمنية بالتركيز على ما تسميه ظاهرة «انعدام اليقين»، مطالبة أخذ خطر تعزز التيارات الإسلامية بعين الاعتبار، باعتبارها القوى الأكثر ربحًا من سقوط الأنظمة الحليفة لإسرائيل.

يرى تقدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن عام ٢٠١٣ سيكون «عام الصراعات المتفجرة»، وسيكون الشرق الأوسط قابلاً للاشتعال نتيجة أربعة صراعات أساسية يمكن أن تُحسم خلال العام المقبل، وهي: الأزمة النووية الايرانية، والحرب في سورية، والصراع على السلطة في مصر، والصراع الأوسع على صورة العالم العربي، الذي يتفرع عنه عدد من الصراعات الثانوية، مثل الصراع ما بين الأنظمة القديمة والمعارضة، وبين الراديكاليين والمعتدلين.[٤]

المخابرات الإسرائيلية ما بعد الثورات العربية

عملت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٢، على مراجعة حثيثة لسلسلة إخفاقاتها في تقدير ما يجري في العالم العربي.

إن التغييرات الحاصلة في التهديدات الاستراتيجية على صعيد الثورات العربية وتقدم التكنولوجيا وسهولة الحصول عليها من قبل أطراف معادية، يجعل مهمة مواجهتها غير سهلة على جهاز استخباري إسرائيلي واحد، بل يتطلب الأمر من الأجهزة الاستخبارية العمل معًا، في ظل توقع زيادة قوة «القوى الإسلامية» في العالم والمنطقة، مقابل تراجع دور الولايات المتحدة الأميركية.

جاءت الحوادث العسكرية الأخيرة في سيناء، وانطلاقًا منها، لتشير بما لا يدع مجالاً للشك، إلى أن المشاكل التي سيواجهها الجيش الإسرائيلي فيها ليست لوجستية فقط، بل بصورة أساسية استخبارية أمنية في فهم الواقع المصري، ويبدو أن من المشاكل في حروب إسرائيل القادمة، مستوى التوقعات العالية من الجيش، بفضل التقارير الأمنية غير الدقيقة.

يمكن الإشارة إلى ثلاث مشاكل واجهت المخابرات الإسرائيلية، أدت لفشلها في تقدير

مواقف تاريخية مفصلية، مثل الثورات العربية، وتتمثل في:

١. تدفق المادة «الخام» غير الدقيقة إلى صناع القرار.

٢. توزيع المعلومات والمعطيات الاستخباراتية على محافل البحث وبعثرتها، وعدم الخروج بتقدير جيد.

٣. الترهل الإداري الذي يلعب دورًا مهمًا في عملية الإخفاق الأمني.

البيئة الاستراتيجية

أظهرت الثورات العربية الأخيرة أمام صانع السياسة الأمنية الإسرائيلية ما يمكن وصفه بـ«الميول القائمة» في البيئة الاستراتيجية، التي يجب على الاستخبارات الإسرائيلية الاستعداد لها في العقد المقبل، وتشير إلى أن بعض الظواهر العالمية والحراكات الإقليمية ستواصل تشكيل صورة العالم في السنوات المقبلة، أما سماتها الأساسية فهي:

١. مواصلة ذوبان الحدود بين الدول بوصفها حاجزًا أمام حركة المعلومات، السكان، التكنولوجيا ورأس المال في العالم.

٢. تناقص شرعية استخدام القوة العسكرية.

٣. مواصلة الاقتصاد، كما الثورة التكنولوجية وعصر المعلومات، أداء دور المحرك في تقدم العمل الأمني.

٤. تعاظم عوامل القوة المحلية في الدول ذات السلطة الضعيفة، وأمثلتها: السلطة الفلسطينية، لبنان، العراق، مصر، السودان، أفغانستان. وتشكل هذه المناطق مرتعًا للجهات المعادية لإسرائيل.

٥. الصعوبة في تحقيق الردع الإسرائيلي في هذه المناطق عبر استخدام القوة الشاملة، ما يستدعي، عمليات جراحية ضد الجهات المعادية، وهي عمليات تتطلب بداهة فعلاً استخباراتيًا محكمًا.

المخاطر الأمنية

يمكن تلخيص أهم المخاطر الأمنية على إسرائيل في العقد المقبل، في مرحلة ما بعد استقرار الأوضاع في دول «الربيع العربي»، وكما تراها الجهات الإسرائيلية، على النحو التالي:

- السلاح غير التقليدي بأنواعه المختلفة، وإمكانية وصول سلاح نووي لأيدي دول أو جهات متطرفة.

- الصواريخ على الجبهة الداخلية، خصوصًا من منظومة حزب الله، إيران والمنظمات الفلسطينية.
- الجيوش النظامية في المنطقة التي تملك أسلحة متطورة، لا سيما بعد انتخاب رؤساء لا يخفون تحفظاتهم إلى حدّ اطلاق التصريحات العدائية ضد إسرائيل، وتحديدًا مصر.
- أخطار شبه عسكرية من قبل منظمات مسلحة غير نظامية، قد تشكل لإسرائيل معضلة أمنية عسكرية ليس لها حلّ، وتحديدًا في سيناء والجولان، فضلاً عن قطاع غزة وجنوب لبنان.

وهناك إمكانية لما يسمى باللغة الاستخباراتية الدارجة بـ «تقاطع المخاطر»، في ضوء أن عددًا من المخاطر القائمة في البيئة الاستراتيجية يمكن أن تتعاظم، مثل:

– سقوط أنظمة عربية، بالترافق مع خطر امتلاك سلاح نووي، على شكل الخوف القائم حاليًا إزاء إمكانية سقوط النظام السوري، والتركيز الإسرائيلي على خطورة تسرب السلاح الكيماوي.

– استعداد جهات متطرفة لتنفيذ عمليات ترهيب هائلة، بالترافق مع تسرب سلاح غير تقليدي.

ويمكن تلمس الآثار العملانية لهذه الأخطار على نظرية الأمن الإسرائيلية، وأن بعض هذه الآثار على الاستخبارات الإسرائيلية تفرض عليها القيام بالإجراءات التالية:

- شن حرب سرية في جبهة واسعة في ضوء طبيعة الأعداء، وغياب المشروعية السياسية لاستخدام القوة، فالعمل السري يسمح بتقليص مخاطر التصعيد، على الرغم من أن ذلك ليس مضمونًا.
- تنفيذ عمليات أمنية جراحية معقدة في مناطق بعيدة عن حدود إسرائيل.
- تنفيذ عمليات إحباط واسعة ضد الأعمال السرية، والمهام الاستراتيجية على الصعيد الداخلي.
- تطوير قدرات هجومية ودفاعية في «الشبكة العنكبوتية»، كموضع قتال جديد في عصر المعلومات.
- توفير معلومات دقيقة، وبكمية كبيرة، لتجسيد القدرات الأمنية للمخابرات الإسرائيلية.
- توفير معلومات لتحقيق مصالح أمنية سياسية، لردع الأعداء عن الحرب، وإحباط مشاريعهم، بالكشف عن نواياهم، أو توفير معلومات استخبارية ضد أعداء يعملون تحت ستار من السرية والخداع للأسرة الدولية.
- المساعدة في الحرب على العقول، بكشف المعلومات التي تؤثر على شرائح مختلفة، بهدف المساعدة في تحقيق أهداف أمنية، قاصدة بذلك الخداع والحرب النفسية.

الجزء الثاني: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

الأهداف العينية للعملية العسكرية ضد قطاع غزة

شنت إسرائيل يوم ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٢، الحرب على قطاع غزة في ظروف غير نموذجية من ناحيتها. والأمر لا يتعلق بالقوة المجردة، وإنما بالظروف المحددة التي تحيط أو قد تحيط باستخدام القوة ومقتضياتها. تشير حقيقة تعرض إسرائيل لما يزيد عن ٨٠٠ هجوم صاروخي من غزة خلال العام ٢٠١١، قبل بدء العملية العسكرية ضد حماس، إلى أن إسرائيل كانت تأمل في تجنب وقوع الانفجار.[٥] وتحديدًا عند بدء العدوان، كانت الانتخابات الإسرائيلية على الأبواب من ناحية، والظروف الإقليمية والدولية تنطوي على قدر من الغموض يجعل الحرب من وجهة نظر قادة إسرائيل عمومًا خطوة غير حكيمة. وتزداد حدة المفارقة حينما يتضح أن احتمالات تحقيق إنجاز واسع متدنية لأسباب كثيرة، ليس أقلها أهمية أن حكومة نتنياهو لا تحمل أي برنامج سياسي للتسوية يمكن أن يشجعه العالم ويقبله الفلسطينيون. أضف إلى ذلك، التهديدات التي توزعها حكومة نتنياهو على العالم بإلغاء اتفاقيات أوسلو إذا أصر الفلسطينيون على نيل الاعتراف بهم كدولة من الشرعية الدولية.

شنت إسرائيل يوم ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٢، الحرب على قطاع غزة في ظروف غير نموذجية من ناحيتها. والأمر لا يتعلق بالقوة المجردة، وإنما بالظروف المحددة التي تحيط أو قد تحيط باستخدام القوة ومقتضياتها.

كما يأتي العدوان، متزامنًا مع اعتزام السلطة الفلسطينية التقدم بطلب للحصول على وضع مراقب أو دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وهو ما سيعني الاعتراف بفلسطين دولة محتلة، كما سيمكن الفلسطينيين من الانضمام إلى منظمات تابعة للأمم المتحدة، في مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية، ويمكن الاستفادة من هذا المنبر في ملاحقة الاعتداءات الإسرائيلية وإدانتها.[٦]

وكما تبين، خلال سنوات قليلة، تراكمت في غزة خبرة لإنتاج صواريخ بات مداها يزيد عن ٨٠ كيلومترًا، وتغطي ما يقرب من نصف مساحة إسرائيل، وفيها المناطق الأشد اكتظاظًا بالسكان.[٧] وعمدت إسرائيل إلى الإيحاء بأن الأمر الوحيد الباقي لمواجهة ذلك يتلخص إما في العودة لاحتلال قطاع غزة أو البحث عن ردع يوفر هدنة تأمل أن تطول. والواقع أن إسرائيل حاولت من خلال عملية «الرصاص المصبوب» قبل أربعة أعوام أن تجسد سياسة «كي الوعي» التي تعتقد أنها ستمنحها الراحة لأطول فترة ممكنة، غير أن سياسة «كي الوعي» في ٢٠٠٩–٢٠٠٨ في غزة لم تدم طويلاً. وتواصلت عملية التآكل في الردع الإسرائيلي بتدرّج من صاروخ هنا وآخر هناك إلى تفاهمات واتفاقات حول وقف النار. وكانت إسرائيل من جهة، والمقاومة من جهة أخرى، تسعيان إلى تعديل قواعد اللعبة كل لمصلحتها طوال الوقت.[٨]

بهذا، شنت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة تحت أهداف علنية محددة لا تحمل

تصوراً استراتيجياً مستقبلياً، كما برز في الأهداف التي أعلنها وزير الدفاع إيهود باراك: «تقليل إطلاق الصواريخ» و«تحسين الواقع الأمني لسكان الجنوب» و«تعزيز الردع».[٩]

باعتقادنا، لم يبحث العدوان على غزة عن تغيير في موازين القوى العسكرية بين المقاومة الفلسطينية في القطاع وإسرائيل. فالكفة راجحة من هذه الناحية لإسرائيل. إلا أن الأهداف المعلنة للعدوان، كما ذكرنا أعلاه، اقتصرت على ترميم محدود لقوة الردع.

في الظروف الراهنة، الجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي تناسبهما الآمال المتدنية التي انعكست في تحديد الغايات «المتواضعة» التي عرضها وزير الدفاع غداة بدء «عمود السحاب». فرض الواقع الميداني نفسه على حكومة نتنياهو، وفي ظل استهداف مدن كتل ابيب والقدس، وجد بنيامين نتنياهو نفسه بين واقع انتخابي وردعي يفرض عليه مزيداً من الهجمات ضد القطاع. هذا التصعيد لجأ إليه نتنياهو بدافع تعزيز الردع الإسرائيلي وتحسين موقعه الانتخابي وسط الجمهور الإسرائيلي، كما جاء وسط واقع دولي وإقليمي قد لا يحتمل انفجاراً واسعاً على جبهة القطاع مشابهاً لعملية «الرصاص المصبوب» الإسرائيلية نهاية عام ٢٠٠٨. ومن المؤكد أن الهم الأكبر الذي سيطر على نتنياهو، في ذروة الحملة الانتخابية، أن يظهر بصفة الزعيم الحازم والقادر على توفير الأمن للمواطنين الإسرائيليين.

يشير التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي، الذي يبدو أن القيادة السياسية استندت إليه لدى اتخاذها قرار اغتيال أحمد الجعبري- إلى أن حماس غير معنية حقاً بمواجهة ذات وتيرة مرتفعة، تتضمن دخولاً واسعاً لألوية الجيش الإسرائيلي في أراضي القطاع

أرادت القيادتان السياسية والعسكرية عملية عسكريه سريعة تجنباً لما حدث في عملية «عمود السحاب» التي تحولت إلى حرب استنزاف للطرفين، كما حاول الجيش، بعدما انتهى عامل المفاجأة، تدمير أهداف إضافية في غزة بهدف تقليص قدرة الفلسطينيين على إطلاق الصواريخ. إن خلايا «الجهاد» و«حماس»، تعمل وفق خطة أعدت مسبقاً وتستخدم منصات إطلاق ثابتة منصوبة فوق سطح الأرض وتحتها، ولا يحتاج المقاتلون إلى أن يكونوا بالقرب منها حتى تجري عملية الإطلاق، إذ يمكنهم القيام بذلك عن بعد. وأن هذه المنصات مخفية جداً على نحو يمكّن المقاتلين من تلقيمها مرة ثانية وثالثة وبسرعة وسرية، والابتعاد سريعاً قبل أن يتمكن الجيش والطائرات الإسرائيلية من استهدافهم، الأمر الذي دفع الجيش إلى دراسة أساليب وطرق القتال والوسائل الحديثة التي تستخدمها المنظمات الفلسطينية. ولهذا، كان من الواضح لإسرائيل أن نجاح العملية أو فشلها لا يتحدد وفقاً للنتائج الميدانية التي يحققها الجيش، بل وفق النتائج الاستراتيجية والسياسية.[١٠]

إن مصالح إسرائيل وحماس تسمح بالوصول إلى الاستنتاج بأن لا مصلحة حقيقية للطرفين حالياً في تكرار عملية «الرصاص المصبوب». يشير التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي، الذي يبدو أن القيادة السياسية استندت إليه لدى اتخاذها قرار اغتيال أحمد الجعبري- قائد كتائب القسام- إلى أن حماس غير معنية حقاً بمواجهة ذات وتيرة

مرتفعة، تتضمن دخولاً واسعاً لألوية الجيش الإسرائيلي في أراضي القطاع، وأن حماس عندما كانت تتردد بين خيار المقاومة العسكرية ضد إسرائيل، والحاجة إلى البقاء في السلطة، كانت تختار على الدوام الخيار الثاني، مرجحاً أنه إذا توافرت آلية لإنهاء سريع على نحو نسبي لجولة العنف هذه، فقد «تتعاون» لحسمها.[١١]

الأهداف غير المباشرة للعدوان على غزة

رغم اعتقادنا أن الجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي كانت تناسبهما الآمال المتدنية التي انعكست في تحديد الغايات «المتواضعة» للعملية. إلا أن إسرائيل أرادت ضمن ذلك الحصول على نتائج إضافية منها.

- **امتحان «الإسلام السياسي»**

ورد على لسان كثير من المحللين والمعلقين العسكريين الإسرائيليين، أن إسرائيل أرادت، ضمن أهدافها من غاراتها على قطاع غزة، امتحان «الإسلام السياسي» الذي بات يتصدّر سدة الحكم في عدد من البلاد العربية، أهمها مصر، التي ربطتها عبر التاريخ علاقات استثنائية بغزة، أساساً، فكيف والحكم الآن «إسلامي» على مستوى القمة في مصر، وكذلك في غزة. من دون أن ننسى أن هذا الإسلام السياسي يتولى القيادة في تونس، وشارك إلى حدّ ما في ليبيا، كما في المغرب.. إلخ.[١٢]

- **تعزيز لغة المحاور في المحيط العربي والإسلامي**

يشير الجنرال المتقاعد اودي ديكل، إلى أن الإدارة الأميركية تحاول بواسطة إسرائيل ومصر أن تستعمل التفاهم المتوقع بعد العدوان، لتعزيز «المحور السنّي» في العالم العربي في مواجهة «المحور الشيعي». إن العدو هو «إيران الشيعية»، وحزب الله والنظام السوري اللذان ترعاهما إيران. ويشتمل الحلف السنّي على مصر الإخوان المسلمين وعلى السعودية وتركيا وعلى الأردن في الهامش ودول الخليج. وهناك رغبة في زج السلطة الفلسطينية، وستضطر حماس إلى الاختيار بين إيران ومصر. وإذا كانت إيران تقدم صواريخ ومالاً، فإن مصر ستقدم حصانة من هجوم إسرائيلي، وسيادة على غزة وباباً مفتوحاً للعالم.[١٣]

دروس العدوان ونتائجه في نظر المؤسسة العسكرية

فيما يتعلق بالأهداف العلنية التي حدَّدتها القيادة السياسية الإسرائيلية للعملية، من الواضح، أن إسرائيل تعلمت من أخطائها السياسية والعسكرية التي رافقت حرب لبنان الثانية، وبخاصة فيما يتعلق بالأهداف المبالغ فيها التي سبق أن وضعتها

في عملية «الرصاص المصبوب». من هنا، فقد حددت القيادة الإسرائيلية أهدافًا قابلة للتحقيق للعدوان ٢٠١٢، مثل «تقليص عمليات إطلاق الصواريخ، وتحسين الواقع الأمني، و امكانية العمل بالقرب من الجدار دون خطر.[١٤]

لقد حققت إسرائيل عمليًا أهدافًا قصيرة الأمد للعملية التي انتهت باتفاقية الهدنة المتوقع ثباتها لفترة زمنية معينة،[١٥] غير أن هذه العملية لم تنجح في القضاء على قدرات المقاومة، ولم تؤدّ إلى المسّ جوهريًا بقدرة الفصائل على إطلاق الصواريخ، فقد تمّ إطلاق أكثر من ١٠٠٠ قذيفة صاروخية في ستة أيام، وتمّ توسيع دائرة الأهداف لتصل إلى تل أبيب والقدس.[١٦] أما لجهة الردع، فمن غير الواضح إن كانت إسرائيل رممت قدرة الردع، حيث تم خلال العدوان إطلاق مئات القذائف الصاروخية يوميًا، ويمكننا أن نضيف هنا أن إسرائيل لم «تفشل في تقدير تصميم الفصائل المقاومة» كما يدعي البعض، بل إنها كانت تدرك عدم امكانية منع إطلاق الصواريخ إلا من خلال إعادة احتلال قطاع غزة أو على الأقل القيام بعملية برية واسعة النطاق، الأمر الذي تم تفاديه.[١٧]

حققت إسرائيل عمليًا أهدافًا قصيرة الأمد للعملية التي انتهت باتفاقية الهدنة المتوقع ثباتها لفترة زمنية معينة، غير أن هذه العملية لم تنجح في القضاء على قدرات المقاومة، ولم تؤدّ إلى المسّ جوهريًا بقدرة الفصائل على إطلاق الصواريخ.

فيما يخص أداء المقاومة، برز تحسن في أداء مجموعات فصائل المقاومة في غزة وقدراتها، حيث نجحت في إطلاق الصواريخ على المدن والمستوطنات الإسرائيلية، على الرغم من عشرات الطائرات المسيرة «دون طيار» في الأجواء، والطائرات الحربية، وعمل وسائل المراقبة المتطورة، الأرضية منها والبحرية، الأمر يعود إلى الدروس التي استخلصوها من حرب غزة السابقة، ومن حزب الله خلال الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦.

يستمر الجانبان، في ظل غياب الحسم العسكري، في تمجيد الاتفاق الذي خلصت إليه الوساطة الأميركية والمصرية، متجاهلَين الواقع الميداني وما يسجله دورياً من اختراقات مستمرة تتناقلها التقارير الإعلامية بالذات من قبل إسرائيل. وفي هذا السياق تواصل إسرائيل سياسة فرض «المنطقة الأمنية الخاصة»، وهي عبارة عن شريط بعمق نصف كلم متر يمتد على طول السياج الحدودي الفاصل بين القطاع وإسرائيل.[١٨]

وفي حين تحاول إسرائيل الحفاظ على الوضع الراهن في «المنطقة الأمنية الخاصة»، فان حماس تحاول الحفاظ على الوضع الراهن في شأن التهريب والتسلح الاستراتيجي، الذي تعتبر إسرائيل تدميره الإنجاز المركزي لـ «عمود السحاب».

إسرائيل والدور المصري

تلعب مصر دور الحاضن السياسي لحكومة حماس في غزة، وأيضاً الوسيط الأمني بشأن التهدئة. وخلال العدوان، توافدت على مصر وفود فلسطينية وعربية ودولية، وأيضاً موفد إسرائيل، باعتبار أن دورها حاسم في التوصل إلى قرار التهدئة .

وتدرك مصر ما أثبتته تجارب السنوات الماضية من أن العلاقات المصرية الإسرائيلية هي في حقيقتها علاقات ثلاثية تضم أيضًا الولايات المتحدة التي تتدخل دائمًا لضمان التزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل. وعلى الرغم من أنه ليس باستطاعة الولايات المتحدة تغيير الأهداف طويلة المدى لجماعة «الإخوان المسلمين»، إلا أنها تعمل على منعها من السعي لتحقيق تلك الأهداف في أي وقت قريب. وفي المقابل، يدرك الرئيس مرسي وقادة «الإخوان المسلمين» أن الإدارة الأميركية «تتفهم» امكانية التباين والاختلاف في المواقف مع الولايات المتحدة بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلا أنه لا يستطيع الاختلاف معها على أهمية الحفاظ على العلاقات بين مصر وإسرائيل، والتي ساعدت على منع نشوب حرب بين جيشين من أقوى جيوش المنطقة خلال فترة زادت عن ثلاثة عقود مضت.[١٩]

وعلاوة على ذلك، يدرك الرئيس مرسي أهمية المساعدات الاقتصادية الأميركية والأوروبية، فضلاً عن الدعم الأميركي الضروري للحصول على قرض من «صندوق النقد الدولي» بقيمة ٤,٨ مليار دولار كعامل مؤثر لضمان بقاء مرسي ضمن خطوط حمراء محددة بوضوح.[٢٠] من نافل القول، إن هذه المساعدات ليست خيرية، بل تُعد استثماراً في علاقة واشنطن مع مصر المسالمة مع جيرانها. كما أن الاستثمار في مصر التي تستغل جولة أخرى من القتال بين الإسرائيليين والفلسطينيين كعذر ومبرر لخرق التزاماتها الدولية، مثلما تود جماعة «الإخوان» أن يقوم مرسي بذلك، يعد استثماراً سيئاً للغاية.

لقد توقعت إسرائيل أن شن حرب أخرى طويلة على غزة من شأنه أن يشعل الشارع المصري، ونظراً لأن حكومة ما بعد الثورة في مصر يجب أن تكون أكثر استجابة للمشاعر الشعبية، فإن تخفيض مستوى العلاقات الإسرائيلية المصرية سيكون أمراً محتملاً، فلم يكن من المستغرب أن يستجيب الرئيس المصري إلى الغضب الشعبي في أعقاب عملية «عمود السّحاب» في غزة، وسحب السفير المصري في إسرائيل. بيد أنه في المفهوم الكبير للإيماءات الدبلوماسية، كانت تلك في الواقع خطوة صغيرة نسبياً.[٢١]

برز خلال العدوان اتجاهان متعاكسان يؤثران على الرئيس مرسي: من جهة، حثته المؤسسات الدبلوماسية والأمنية في مصر للسعي نحو التهدئة بين حماس وإسرائيل. حيث أنه خلال الأيام الثلاثة التي سبقت العدوان، كانت الأجهزة الاستخباراتية المصرية تعمل على منع التصعيد بين إسرائيل وحماس لتجنب تعرض العلاقات المصرية الإسرائيلية لمخاطر فعلية في المرحلة الراهنة.

أما الاتجاه الآخر، فقد حاولت أوساط من «لإخوان المسلمين» سحب مرسي في اتجاه تصادمي مع إسرائيل والولايات المتحدة عبر قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع

إسرائيل، لكي يمكن للحكومة المصرية أن تكون نموذجاً يحتذى به للعرب والمسلمين الذين يحافظون على العلاقات مع إسرائيل.

كذلك، منذ تسلم الرئيس مرسي زمام الحكم، غالباً ما تبنى نهجاً أكثر واقعية، كان مدعوماً من قبل رجال الأمن والدبلوماسية المحترفين في مصر، وقد تم إسناد مسؤولية سياسته تجاه إسرائيل إلى هذه المؤسسات البيروقراطية.[٢٢]

تبيّن للقيادة الإسرائيلية بعد تخوّف من ردّ فعل مصري خلال أيّ عدوان على غزة، أن مصر لم تؤدّ سوى دور الوسيط

تبيّن للقيادة الإسرائيلية بعد تخوّف من ردّ فعل مصري خلال أيّ عدوان على غزة، أن مصر لم تؤدّ سوى دور الوسيط، في وقت تعمل فيه واشنطن على ضمان بقاء مصر في لائحة الدول «المعتدلة». دور الوسيط الذي قام به الرئيس المصري هو إنجاز استراتيجي لإسرائيل، على الأقل في المرحلة الراهنة، لأنّه خلال السنة الأخيرة كان مجرد التفكير في خوض حرب في غزة، في ظلّ وجود الإخوان المسلمين في مصر، يثير القلق لدى القادة الإسرائيليين، تخوّفاً من ردّ الفعل المصري على عملية كهذه. إلا أنّ الواقع الذي أثبتته عملية «عمود السحاب» أنّ حركة «الإخوان المسلمين» لن تخرج لمساعدة حماس، وأنّها لن تكون الدرع الواقية لها، وبدلاً من أنّ تتخذ مصر خطوة عدائيّة في مقابل الهجمات الإسرائيلية على غزة، أدّت دور الوسيط بين الطرفين بدعم الرئيس الأميركي باراك أوباما في محاولة لتعزيز دور مصر كوسيط.

ان إسرائيل غير قلقة من أن تبقى مصر محور الاهتمام الإقليمي والعالمي. وهي تدرك أن الرئيس مرسي قام بالحد الأدنى المطلوب الذي يُفترض أن تقوم به حكومة عربية: استدعى سفيره في تل أبيب، دعا مجلس الأمن الدولي إلى الاجتماع ومواجهة العدوان، دعم مطلب فصائل المقاومة في غزة بعقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية، أوفد رئيس وزرائه هشام قنديل إلى قطاع غزة لتقديم الدعم السياسي والإنساني بعدما فتح معبر رفح لتوفير المساعدات الطبية والإنسانية.

تدرك إسرائيل أن هذه الخطوات تُعتبر عادية وتقليدية. وقد طالب الفلسطينيون والمصريون وشرائح واسعة من الشعب العربي مصر باتخاذ خطوات نوعية أكثر حزماً والتزاماً بحماية الفلسطينيين، شعباً وقضية. فالعدوان على غزة، في هذه الآونة، تحدٍّ لمصر لكون غزة جزءاً من الأمن القومي المصري وامتداداً استراتيجياً له. وهو فرصة للنظام «الإخواني» الجديد في مصر، المدعوم من القوى الإسلامية الحليفة. والأهم من ذلك، لم يكن هناك أي تلميح إلى أن العدوان قد يشكل للإخوان المسلمين فرصة لتعديل بنود اتفاقات «كامب ديفيد» وأحكام معاهدة السلام مع إسرائيل.

ثمة معطى أساسي قد تأخذه إسرائيل في الحسبان مستقبلاً، مفاده أن العدوان على غزة هو، بالمعنى الاستراتيجي، ليس بالضرورة اعتداء على مصر في آن.

بناء على ذلك، ثمة معطى أساسي قد تأخذه إسرائيل في الحسبان مستقبلاً، مفاده أن العدوان على غزة هو، بالمعنى الاستراتيجي، ليس بالضرورة اعتداء على مصر في آن،

انطلاقًا من عدم دعوة إسرائيل إلى وقف عدوانها على غزة بلا قيد ولا شرط تحت طائلة تجميد أحكام معاهدة السلام ومفاعيل «كامب دايفيد» تمهيداً لفك التزام مصر بها في حال تصعيد العدوان، وعدم التزام مصر بحماية منطقة الأنفاق من أية محاولة إسرائيلية لتدميرها أو إغلاقها.

الجزء الثالث: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والمتغيّرات في سورية

رأت التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية لعام ٢٠١٢، أن الحرب عام ٢٠١٢ في سورية تشكل نموذجاً للواقع الحالي، فقد تبددت التوقعات السابقة بشأن الانهيار السريع لنظام الرئيس بشار الأسد، ويبدو أن طرفي النزاع قد تعادلا داخل المواجهة، التي لا حسم فيها حتى الآن، على الرغم من تزايد حدّة العنف. وفي الوقت الذي لا تزال فيه تقديرات الاستخبارات الغربية والإسرائيلية متمسكة بحتمية سقوط نظام الأسد، فإن بعض السيناريوهات الإسرائيلية المتداولة يتلخص بالغرق التدريجي لسورية في الفوضى. إن إسرائيل تجد الوضع القائم حالياً في سورية يصبّ في مصلحتها، على الرغم من عدم اعترافها بذلك علناً، لأنه يتيح أولاً شطب سورية من معادلة القوة التي تواجهها في الشرق الأوسط. كما يعني مباشرة اختلال ميزان القوى الإقليمي لغير صالح إيران، وهو ما يعني امكانية إضعاف إيران في معادلة التوازن الإقليمى فى الشرق الأوسط.[٢٣]

يتحتم على إسرائيل أن تعمل ضمن الافتراض بأن نظام الأسد في صيغته الحالية لن يبقى.

في عام ٢٠١٢، تبددت مخاوف قادة جيش الاحتلال من إقدام الجيش السوري على هجوم مباغت في الجولان، إذ بات، بحسب التقديرات الإسرائيلية، من الصعب على الجيش السوري المبادرة إلى شن هجوم تقليدي، وسيمر وقت طويل قبل أن يتمكن من ترميم قدرته العسكرية. بموازاة ذلك، فرض عدم الاستقرار في سورية على الجيش الإسرائيلي استعدادات عسكرية من نوع مختلف، إذ كان على الاستخبارات الإسرائيلية بجميع فروعها ملاحقة التطورات في سورية عن كثب، وبصورة خاصة ما يتعلق بمنع نقل أسلحة كيميائية إلى حزب الله أو تنظيمات المعارضة. كذلك، معرفة مصير الصواريخ بعيدة المدى، وصواريخ بر ـ بحر، والمنظومات المتطورة للصواريخ المضادة للطائرات.[٢٤]

يوصي التقرير الاستخباراتي لعام ٢٠١٢، بأنه على الرغم من انعدام اليقين بالنسبة لطبيعة تطورات الأحداث في سورية، فإنه يتحتم على إسرائيل أن تعمل ضمن الافتراض بأن نظام الأسد في صيغته الحالية لن يبقى[٢٥]. هناك شبه إجماع أن سقوط نظام بشار الأسد له جوانب ايجابية مع التشديد على إضعاف المحور الراديكالي بقيادة إيران، ولكن له أيضًا آثار سلبية، وسيسفر عن نشوء تحديات جديدة لإسرائيل، وبالتالي على دوائر صنع القرار في إسرائيل، على الرغم من رافعات التأثير المحدودة، أن تبدي نشاطًا

زائدًا لغرض بناء الظروف لمواصلة بلورة سياسة مبادرة، يكون في أساسها إضعاف الدعم لنظام بشار وحزب الله، منع تسريب الوسائل القتالية الاستراتيجية ومواد الحرب الكيماوية إلى جهات «متطرفة»، وردع نظام الأسد من استخدام مواد الحرب الكيماوية، وإقامة قنوات حوار مع محافل المعارضة أو القيادة البديلة، وإقامة مراكز مساعدة إنسانية في حال وصول لاجئين إلى هضبة الجولان.

تشير التقديرات الأمنية الإسرائيلية إلى أن صورة الوضع الحالية تحمل جملة من السيناريوهات المحتملة، معظمها سلبية لإسرائيل، وبعضها متداخل أو متطور بالتدريج، والسيناريوهات الأساسية، هي:

- سقوط نظام بشار الأسد وانحلال المنظومة السلطوية والجسم السياسي، ونشوب حرب أهلية وصراعات طائفية لا هوادة فيها، وفي ظل ذلك، تطهير عرقي وتحركات للسكان إلى تجمعات ومراكز نفوذ للطوائف.
- نجاح الأسد في البقاء، ولكنه يبقى ضعيفًا ويفقد شرعيته، ويبقي يسيطر بالقوة على المحور الطويل المركز، دمشق ـ حمص ـ حلب وقاطع الشاطئ، ويفقد السيطرة الناجعة على مناطق في المحيط، ومع ذلك تبقى سورية تؤدي دورها جزئيًا كدولة. نشوء منظومة سياسية مختلفة، تتشكل داخل سورية، وصعود نظام مختلف على أساس اتحاد قوى في المعارضة، وينجح في الأداء بنجاعة ويثبت الاستقرار، في ظل خلق توازنات بين الطوائف والقوى المختلفة.
- انتشار الفوضى وانعدام السيطرة، أي أن نظام بشار الأسد يسقط بينما لا يوجد نظام مركزي ناجع، سورية تصبح ميدان قتال عام لقوى متطرفة، بدعم من لاعبين خارجيين، يتنافسون الواحد مع الآخر، إيران مقابل السعودية ودول الخليج، تركيا مقابل الأكراد، الولايات المتحدة مقابل روسيا وغيرها، وفي ظل ذلك، استمرار اجتذاب محافل متطرفة من الخارج إلى سورية. التدخل الخارجي بقيادة الأسرة الدولية، في أعقاب حدث شاذ جداً في بدايته، وعمل عسكري يؤدي إلى إسقاط حكم بشار الأسد، ولاحقًا إقامة نظام جديد في عملية طويلة، تتضمن مصالحة داخلية وإصلاحات ديمقراطية.

من وجهة النظر الإسرائيلية، معظم السيناريوهات التي فُصلت أعلاه، تنطوي بداخلها على إمكانية كامنة لنشوء تحديات جديدة وتهديدات لإسرائيل، ولا سيما التخوف من تحول هضبة الجولان إلى منطقة جبهة، الأمر الذي ستستغله منظمات متطرفة ومعادية لتتحدى إسرائيل، عبر تسريب وسائل قتال استراتيجية ومواد كيماوية إلى حزب الله ومحافل متطرفة أخرى، أو من خلال مبادرة إيرانية لمهاجمة إسرائيل من خلال حزب الله أو مبعوثين آخرين.

الغارة الإسرائيلية على جمرايا

في الأدبيات العسكرية الإسرائيلية ذات الصلة بالجبهة الشمالية، يُقصد بـ«الخط الأحمر» نقل أسلحة استراتيجية «كاسرة للتوازن» من مخازن الجيش السوري إلى حزب الله. أما إعلان «منع الاجتياز»، فيعني وفق تسريبات إعلامية نقلتها بداية وكالة رويترز[٢٦] :الاستعداد الدائم لتحرك عسكري وقائي يجهض عملية النقل في مهدها أو إبان حصولها. من هنا جاءت العملية التي قامت بتنفيذها –وفق مصادر غير إسرائيلية– إسرائيل عبر طيران سلاح الجو، عند وصول الأمر إلى تخطي الخط الأحمر، وقد تم الإعلان من خلال قنوات صحافية غير مباشرة أن إسرائيل ستستأنف عملياتها العسكرية داخل الأراضي السورية في حال اجتياز الخط الأحمر من جديد.

أياً تكن هوية الهدف الذي أغارت عليه المقاتلات الإسرائيلية وطبيعته، فإن الثابت في ما جرى أن إسرائيل نفذت اعتداء جوياً في عمق الأراضي السورية ضد هدف يتصل بقدرات المقاومة.

في الجوهر، يفترض بالهجوم الإسرائيلي، في حسابات إسرائيل، أن يسجل مجموعة نقاط مشتركة. أولى هذه النقاط اعتراض نقل الأسلحة التي حالت معادلات الردع القائمة في الماضي دون تنفيذها. ثانيتها السعي إلى تثبيت معادلات جديدة تتصل بالحدود التي من المسموح للنظام السوري أن يتعامل ضمنها مع ما لديه من أسلحة استراتيجية. ثالثتها فتح الباب أمام القول إن التهويل القائم حول فكرة التدخل الخارجي ليس واقعياً، بدليل حصول نموذج مصغّر له من دون ثمن. رابعتها مدّ المعارضة الميدانية المسلحة برافعة ضغط مستجدة على النظام السوري من خلال إشغاله بجبهة جديدة تشتت جهده، وتحول دون استجماع قواه وتركيزها في المواجهة القائمة، وكذلك إحراجه معنويًا وأخلاقيًا عبر إظهاره بمظهر المستبسل ضد شعبه، والمنكفئ أمام إسرائيل.[٢٧]

يُقصد بـ«الخط الأحمر» نقل أسلحة استراتيجية «كاسرة للتوازن» من مخازن الجيش السوري إلى حزب الله.

قبيل الضربة، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أن رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، افيف كوخافي، تواجد في زيارة سرية للولايات المتحدة، للقاء عدد من كبار المسؤولين الأمنيين الأميركيين في البنتاغون، للبحث في مسائل أمنية، من بينها الأوضاع في الساحة السورية.[٢٨]

السيناريوهات الإسرائيلية المحتملة للتصرف في حال تدهور الوضع السوري

إن السيناريوهات الإسرائيلية المحتملة للتصرف في حال تدهور الوضع السوري إلى مستوى يمكّن من وقوع مخازن الأسلحة الفتاكة تحت سيطرة جهات غير واضحة، هي

سيناريوهات أعدتها الأجهزة الأمنية، ربما بمشاورة وتعاون دولي وإقليمي، باعتبار أن ثمة اجماعًا دوليًا على جدية مثل هذه التهديدات، تتشارك فيه دول من طرفي متراس الصراع السوري. هذه السيناريوهات تأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل، ومن بينها الحجم الكبير للترسانة غير التقليدية وعدد مواقع تخزينها – في بعض التقديرات أكثر من ٢٠ موقعًا– وحساسية نوعية السلاح، حيث خطر تسربه وانتشاره في حال القصف والتسبب بكارثة إنسانية وبيئية.[٢٩]

تسعى إسرائيل إلى احتواء التهديد بالطرق الدبلوماسية كمقدمة الخيارات، لما لها من فرص النجاح، ولأنها تنطوي على أقل الأضرار والأثمان، وهي تستند إلى مجموعة من عوامل النجاح، فروسيا التي تدعم نظام الأسد لا تقبل إذا ما انهار نظام الأسد أن تسيطر مجموعات إسلامية على بعض هذه الأسلحة، لأن في ذلك مسؤولية روسية، وربما يشكل ذلك تهديدًا لروسيا (خطر وصوله إلى الشيشان)، كما أن إيران التي استطاعت أن تعقد صفقات مع أميركا في العراق، ربما سيكون لها مصلحة في عقد اتفاق يشمل أيضًا تأمين هذه الأسلحة. أيضاً، فإن الرئيس السوري يتمسك بهذه الأسلحة باعتبارها أحد أوراق قوته، وربما يعتمد عليها في الحصول على صفقته الأخيرة. وعليه فالعمل الدبلوماسي لاحتواء الأمر ممكن، ونسبة نجاحه كبيرة، وهو بالنسبة للغرب ولإسرائيل أفضل بكثير من التدخل العسكري.

أبدت إسرائيل عام ٢٠١٢، موقفاً أكثر وضوحاً يتلخص بضرورة رحيل نظام الأسد تخوفاً من حالة الفوضى التي قد تنجم عن استمرار الاقتتال في سورية.

بيد أن التدخل العسكري كخيار، على كل مكوناته الأمنية وبأيدٍ داخلية وخارجية متعددة الجنسيات، سيظل حاضراً باعتباره خياراً لا بدّ من الاستعداد له إذا فشلت الوسائل الدبلوماسية.

بالمجمل، يتلخص التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي حول الأحداث في سورية لعام ٢٠١٢، في أن الرئيس السوري ليس من النوع الذي يقبل التنازل، وأنه على اقتناع بأن ما يفعله اليوم هو مناهضة هجمة غربية وخليجية وإسلامية ضده. ويقول التقدير أيضاً إن النواة الصلبة للنظام، أي الطائفة العلوية وكبار الضباط، لن يقبلوا مطلقاً بتنازل كهذا، لأن البديل العلوي عن الأسد حالياً غير متوفر، وكذلك لم تنجح كل المحاولات الغربية في إقناع أي قائد عسكري علوي كبير بالانشقاق.

تبدي إسرائيل عام ٢٠١٢، موقفاً أكثر وضوحاً يتلخص بضرورة رحيل نظام الأسد تخوفاً من حالة الفوضى التي قد تنجم عن استمرار الاقتتال في سورية، أضف إلى ذلك، وجود احتمال أن طبيعة النظام السياسي السوري الجديد، وما قد تفرزه الخريطة السياسية الداخلية مستقبلاً، سيخرج سورية من محورها الإقليمي، لأنه وفي حالة وصول قوى ثورية للسلطة في ظل ظروف ما بعد الأزمة، ستكون تلك القوى محاصرة بالعديد من

المشاكل الداخلية، وستأخذ وقتًا طويلاً لعلاج الآثار المجتمعية والسياسية والاقتصادية المترتبة على أحداث الثورة، ومن ثم لن تكون قادرة على الوفاء، ولمدة ليست بالقصيرة، بتعهدات المحور الذي كانت سورية الأسد أحد أضلاعه بالاشتراك مع إيران وحزب الله.

الاعتبار الأهم، بضرورة رحيل نظام الأسد سريعاً، أن المخاوف الإسرائيلية من انتشار الأسلحة السورية غير التقليدية تحديداً ووصولها لجهات تعتبرها معادية ومنفلتة هي مخاوف حقيقية وجدية وتشكل هاجساً حقيقياً، لا سيما بعد أن باتت الجبهة الداخلية الإسرائيلية في قلب المواجهة، وربما بات هذا الخطر مع استمرار تدهور الحالة السورية أكثر الحاحية وحضوراً من خطر القنبلة النووية الإيرانية لأن الأخير لا يزال ضمن الخطوط الحمراء لنظرية الأمن القومي، بينما الأول يعتبر الخطر الأهم ضمن التحديات الراهنة، ويشاركها هذه الرؤية أميركا والغرب وبعض العرب. إلا أن هذا الأمر، لا يمنع قلق إسرائيل من صرف الانتباه عن الموضوع الإيراني، حيث تتخوف وتقدر أن صرف الانتباه عن الموضوع الإيراني سيسمح لإيران بمواصلة برنامجها النووي.[٣٠]

تحث التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية، وفي كل الأحوال، ولغرض المضي قدمًا في مواجهة الأخطار والمخاوف، على القيام بأعمال فاعلة ومبادرات ذات طابع عسكري من جانب الولايات المتحدة والأسرة الدولية، ولا سيما من جانب إسرائيل.

الجزء الرابع: مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية بعد الثورة

يتفق الخبراء والمحللون الإسرائيليون حيال الأوضاع الداخلية في مصر، على ان صورة العلاقات بين البلدين غامضة ومبهمة، وستظل كذلك في المدى المنظور. فمع نجاح ثورة ٢٥ يناير، وفوز «الإخوان المسلمون» في انتخابات الرئاسة والبرلمان، إضافة إلى جملة من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية الحادة، بدأت الأوساط داخل مصر وخارجها تُولي أهمية لمناقشة مستقبل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بعد ما يزيد على ثلاثة عقود على معاهدة السلام. ينصب الاهتمام المصري الشعبي والبحثي والإعلامي على تساؤل رئيسي، مفاده: ما هي المصلحة المصرية من الاستمرار في علاقات سلام مع إسرائيل واستمرار معاهدة السلام، ومقارنتها بالمصلحة من تعديل بنودها أو طلب إلغائها، وبخاصة بعد تزايد الضغط الشعبي المطالب بإعادة تقييم العلاقة مع إسرائيل، وجعل قضية العلاقات في صدارة المشهد، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وتتخوف إسرائيل من أن الديمقراطية التي سعى إليها المصريون في بلادهم قد تكون أولى أدوات هدم العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وعلى الرغم من أن الحكم العسكري تعهد بتنفيذ كافة الاتفاقيات الدولية والإقليمية مع إسرائيل، ومنها اتفاقية السلام بين

البلدين «كامب ديفيد»، إلا أن إسرائيل تخشى من حكم التيار الديني لمصر، وسعيه ربما لإلغاء اتفاقية السلام أو تغيير بنودها.

تتخوف إسرائيل بشدة من سيناريو التحول الديمقراطي في مصر، وتدرك أنها قد تكون أولى ضحايا هذا التحول الذي أدى إلى انتخاب رئيس لمصر من «الإخوان» وما يستتبعه ذلك من دعم مصري لحركة حماس في قطاع غزة، وما ستشهده الخريطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط من تغير.

يثير مخاوف إسرائيل أيضًا تخلي مصر التي يحكمها «الإخوان المسلمون» عن دورها في محاربة الإرهاب ومكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة عبر سيناء، لذا تتصاعد دعوات داخل إسرائيل تطالب بضرورة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي على الحدود المصرية، وإعادة احتلال محور «فيلادلفيا» الفاصل بين قطاع غزة وسيناء لضمان عدم تهريب أسلحة متطورة ومتقدمة إلى قطاع غزة وحركة حماس.

كما تتخوف إسرائيل من مستقبل العلاقات بينها وبين مصر في المجالات الزراعية، التجارية، السياحية والصناعية في ظل حكم «الإخوان» لمصر، ومستقبل امدادات الغاز الطبيعي المصري، وتعرض خطوط أنابيب الغاز الدولية للأعمال التخريبية، وقد خرجت الصحف الإسرائيلية بتقارير إخبارية، وتحليلات مستفيضة تبدي تخوفاً من توقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل، الأمر الذي سيكبدها خسائر اقتصادية وسياسية فادحة.[٣١]

يثير مخاوف إسرائيل أيضًا تخلي مصر التي يحكمها «الإخوان المسلمون» عن دورها في محاربة الإرهاب ومكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة عبر سيناء، لذا تتصاعد دعوات داخل إسرائيل تطالب بضرورة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي على الحدود المصرية.

التحديات والتخوفات الإسرائيلية المستقبلية من التطورات في مصر

القلق الإسرائيلي من جدل مصري حول معاهدة السلام (اتفاقية «كامب ديفيد»)

إن اتفاقية «كامب ديفيد» صممت للتعامل مع أوضاع ثابتة وليست متقلبة، من وجهة النظر الإسرائيلية، إلا أنه ازدادت وتيرة المخاوف الإسرائيلية مع انتخاب رئيس جديد في مصر ينتمي إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، فضلا عن تدهور الحالة الأمنية في شبه جزيرة سيناء التي تربط بين البلدين. ولكن المخاوف الإسرائيلية تنامت مؤخرًا بصورة كبيرة، بعدما طالب المصريون من مختلف ألوان الطيف السياسي بإعادة النظر في اتفاقية السلام بين البلدين، وبخاصة في ما يتعلق بالقيود التي تفرضها على الوجود العسكري المصري في سيناء. منذ تسلم الرئيس مرسي زمام الحكم غالباً ما تبنى مرسي نهجاً أكثر واقعية.[٣٢]

تلاشي سيناء كمنطقة عازلة بين إسرائيل ومصر: يتساءل كثيرون في إسرائيل عما إذا كانت الحكومة المصرية الجديدة تستغل الهجمات التي حدثت في ٥ آب ٢٠١٢، والتي قتل فيها مسلحون ملثمون ١٦ جنديًا مصريًا، ثم عبروا إلى داخل الحدود الإسرائيلية في

سيارة مدرعة محملة بالمتفجرات قبل أن يلقوا حتفهم، ذريعة لتعديل اتفاقية «كامب ديفيد» من دون المرور بالقنوات الشرعية. حيث تعاظم التخوف الإسرائيلي من دخول القوات العسكرية المصرية إلى سيناء التي من المفترض أن تبقى منزوعة من السلاح وفق الملحق العسكري للاتفاقية، على الرغم من التأكيدات والتطمينات المصرية الرسمية التي تفيد أن مصر تحترم اتفاقياتها وتلتزم بكل الأمور المتعلقة بها، وأن أي جهود لتعديل تفاصيل الاتفاقية ستأتي من خلال الطرق القانونية والمشروعة. لا تمثل الدبابات الموجودة في سيناء تهديدًا حقيقيًا لإسرائيل، إلا أن الخروقات من جانب الجيش المصري في سيناء؛ أي عدم وجود تنسيق بشأن نشر هذه الدبابات، وتواجد وحدات عسكرية محظورة من قبل الملحق العسكري المرفق باتفاقية السلام، يمثل تقويضًا محتملاً لاتفاقية السلام، التي كانت حجر الزاوية في أمن إسرائيل على مدار العقود الماضية. باعتقادنا، أن إسرائيل أدركت أن سيناء تلاشت كمنطقة عازلة بين إسرائيل ومصر، وقد تضطر إلى مراجعة موقفها وإعادة النظر في الملحق العسكري، الذي يحدد الترتيبات الأمنية والعسكرية في سيناء، لسببين أساسيين:

يتساءل كثيرون في إسرائيل عما إذا كانت الحكومة المصرية الجديدة تستغل الهجمات التي حدثت في ٥ آب ٢٠١٢، ذريعة لتعديل اتفاقية «كامب ديفيد» من دون المرور بالقنوات الشرعية.

- أولاً: الاتفاق مسؤول رئيسي عن الفراغ الأمني في سيناء. وهذا الفراغ هيأ الظروف لنشاط عصابات التهريب وشبكات قبلية وجماعات مسلحة متطرفة في سيناء، ويجب وضع تعديلات تراعي الظروف المستجدة القائمة لو أريد لهذه الاتفاقات أن تستمر.
- ثانيًا: أن مصر قد تلجأ مستقبلاً لتصدير المشاكل الأمنية لإسرائيل، من خلال قطاع غزة ورفح، وقد يمتد الأمر ليصل المرور البحري للبارجات الإسرائيلية عبر قناة السويس والحدّ منها. تبين خلال عام ٢٠١٢ أن التوترات الناجمة عن حصار غزة وعزلها قد امتدت إلى سيناء، وبلغت حدًّا لم يعد معه استئناف العمليات العدائية بين مصر وإسرائيل أمرًا مستبعدًا. لهذا لا بد من مشاركة قطاع غزة في أي ترتيبات أمنية جديدة تنص عليها التعديلات المقترحة للاتفاق، وما يحدث في الآونة الأخيرة، هو أن حكومات مصر وإسرائيل وغزة تعمل على مواجهة التهديد السلفي، وسوف يؤدي التنسيق الأمني الأوسع بين الأطراف الثلاثة بدرجة كبيرة إلى ملء الفراغ في سيناء وإعادة بناء الاستقرار الأمني المفقود في منطقة حيوية ومضطربة من الشرق الأوسط.

انضمام مصر لسباق التسلح النووي– من التحديات الصعبة التي ستواجه إسرائيل من جانب مصر انضمامها لسباق التسلح النووي على الرغم من أن المصريين يعلنون مرارًا وتكرارًا أن بناء مفاعلات نووية سيكون لأغراض مدنية.[٣٣]

تزود مصر بـ«الصواريخ طويلة المدى» – إن مصر تلمح إلى تعزز قدرتها العسكرية بالتزود بـ «الصواريخ طويلة المدى»، التي تشكل عنصرًا مهمًا فى تهديدها لإسرائيل،

ولتصبح جزءًا من العقيدة العسكرية المعدة لخدمة السياسات الجديدة في عهد الرئيس مرسي.

الموقف الإسرائيلي من تطبيع العلاقات المصرية الإيرانية

تخشى إسرائيل من أن يتم تطبيع العلاقة بين القاهرة وطهران، وقد بدأت هذه المخاوف بعد زيارة الرئيس محمد مرسي لإيران في ٣٠ آب ٢٠١٢ من أجل حضور قمة عدم الانحياز، وقد سبب ذلك تزايد خشية المسؤولين الإسرائيليين على علاقتهم مع مصر، التي كانت يومًا أهم علاقاتهم الإقليمية.[٣٤]

علمًا أن هذه الزيارة تأتي على خلفية مناشدة إسرائيل لجهات مختلفة، وعلى رأسها الأمين العام للأمم المتحدة بان غي مون، مقاطعة القمة، تضامنًا مع بواعث قلقها من البرنامج النووي الإيراني، وقد شكل تزامن الزيارة مع وقوع حادث دام على الحدود المصرية – الإسرائيلية مع إعلان الرئيس مرسي حضوره القمة، إضافة مزيد من التعقيدات على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل لتعريف إيران على أنها دولة مارقة بسبب برنامجها النووي.[٣٥]

القراءة الإسرائيلية لمستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل

وضعت دراسة صادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة تل ابيب، شارك في وضعها عدد من الخبراء والجنرالات الإسرائيليين البارزين، سلسلة من النقاط يجب على إسرائيل مراعاتها عند قراءة مستقبل العلاقة الثنائية بين إسرائيل ومصر، وهي:

١. ضرورة بلورة رؤية وطنية توافقية حول مستقبل العلاقات المصرية – الإسرائيلية، وما نريد أن تكون عليه في المستقبل، في ضوء معطيات المصالح الإسرائيلية ومتطلباتها.
٢. أهمية تقييم العلاقات المصرية– الإسرائيلية من خلال تحديد ماهية هذه العلاقات، مع أخذ في الدور الأميركي في الحسبان، باعتباره عنصراً مكملاً لهذه العلاقات، والتغيرات التي شهدتها مصر، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير.
٣. أهمية تعديل معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية بما يتوافق مع المصالح الإسرائيلية، ويحافظ على أمنها القومي.
٤. المطالبة بأن تكون معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية وحدها هي محور ارتكاز العلاقات المصرية– الإسرائيلية، وإدراك أن استمرار هذه العلاقات يتوقف على هذه

المعاهدة فقط، إضافة إلى أهمية إعادة النظر في مفهوم التطبيع.

٥. أهمية الدخول في مفاوضات رسمية مع مصر من أجل إعادة النظر في ترتيبات الأمن، ومسألة إعادة انتشار القوات المصرية في سيناء، خاصة في المنطقتين (ب) و(ج).

٦. أهمية وجود قياس حقيقي للأزمات الناشئة بين البلدين، بما يحافظ على مصالح كل دولة دون تمييز لدولة عن أخرى، مع إجراء مراجعة دورية للاتفاقيات الموقعة بين الدولتين، في ظل ما تشهده العلاقات من تغيرات.

٧. على الأجهزة الأمنية في إسرائيل تقييم الوضع الراهن لمواجهة المخاطر المحتملة على المدى الطويل من جارتها الجنوبية، من خلال ممارسة الضغوط الدولية والدبلوماسية الدولية على مصر، لفرض عقوبات المستوى البعد السياسي لصد أي تهديد عسكري محتمل، وأن مصر ليست «حزب الله»، ولكن الجيش الإسرائيلي مطلوب منه التخطيط والدراسة الجيدة لمواجهة أي طارئ[٣٦].

خلاصة القول، تشير التقديرات الإسرائيلية لعام ٢٠١٢، إلى أن مصر في عصر الرئيس محمد مرسي لن تكون كسابق عهدها خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وأنه لا يوجد شك في أن مصر ستغير هذا الاتجاه بشكل كبير عما كانت عليه في الماضي. وعليه، هناك اتجاهان يجب أن تسير عليهما إسرائيل خلال الفترة المقبلة لضمان مستقبلها وأمنها القومي، وهي السير بمرونة في علاقتها مع دول الجوار، وعلى رأسها مصر، وفي الوقت نفسه الاستعداد التام وإجراء المزيد من التدريبات وعمليات الدفاع، وإحباط أي نشاط معاد لإسرائيل في المرحلة المقبلة، وبخاصة فيما يتعلق بأمن الحدود مع مصر، والحفاظ على معاهدة السلام، وعدم السماح لإدخال أي تعديل في الملحق العسكري المرفق بها، لا يتناسب مع المصالح الاستراتيجية لإسرائيل.

الجزء الخامس: سلاح حزب الله حاضر ومؤثر في القرارات العسكرية الإسرائيلية

أشرنا في التقارير الاستراتيجية السابقة، إلى حالة «الردع المتبادل» بين الطرفين التي فرضت حالة من «التهدئة القسرية». الأمر الذي استمر بسبب وجود سببين أساسيين: الأول- قدرات المقاومة زادت وتطورت كثيرًا وباعترافات استخبارات إسرائيل وقادتها، حيث زاد عدد الصواريخ والقدرة التدميرية لها ودقة الإصابة، وعملت المقاومة على تطوير تكتيكات وتقنيات حربية. الثاني- عدم جهوزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية حتى الآن لخوض الحرب، وبخاصة أنها ستتعرض في الحرب المقبلة لضغط أشد بعشرات المرات من الحرب السابقة. تجعل المعادلات الجديدة التي أطلقتها المقاومة كمعادلة الحصار البحري

أو التدمير مقابل التدمير الوضع في أي حرب مقبلة مختلفًا عن ظروف الحرب السابقة.[٣٧]

في عام ٢٠١٢، باتت استراتيجية إسرائيل في الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، تتوقع ضربة سياسية قاسية جداً لحزب الله في أعقاب سقوط النظام في سورية، وتستبعد التقديرات الأمنية إمكانية قيام حزب الله بهجوم على إسرائيل بهدف تحويل الأنظار عن المشهد السوري وتخفيف الضغط على إيران. إلا أن الأوساط الإسرائيلية لا تستبعد أن يقدم حزب الله على ترسيخ سيطرته في لبنان وتعزيز موضعه الجيو- سياسي في أسرع وقت ممكن.

وتؤكد شعبة الاستخبارات أن «حزب الله» يجازف أكثر من السابق. وهو يفكر ويخطط لعمليات ضد إسرائيل، تكون تحت السقف الذي يقود إلى حرب شاملة. ومع ذلك، يقدر ضابط كبير في شعبة الاستخبارات، أن التفكير الاستراتيجي لإسرائيل وحزب الله متشابه بدرجة كبيرة. وقد خرج الطرفان من مواجهة ٢٠٠٦ باستنتاج أن من الأفضل تجنب صدام آخر، سيكون باهظ الثمن لكليهما.

«طائرة الاستطلاع» - طائرة بدون طيار

جاء تسلل طائرة من دون طيار من إنتاج إيراني، في ٦ تشرين الأول ٢٠١٢،[٣٨] أرسلها حزب الله من لبنان إلى الأراضي الإسرائيلية، ليذكر بميزان الردع المركب الذي لا يزال سارياً بين الطرفين. ولا خلاف حول أن حزب الله، بدعم إيراني هو الخصم الأشدّ تعقيداً في المنطقة الذي تواجهه إسرائيل حالياً.

تواصل المؤسسة الأمنية فرض سرية شديدة على التحقيقات في الحادث. ويبدو أن طائرة «حزب الله» لم تكن «طائرة انتحارية»، على شاكلة ثلاث طائرات «أبابيل» إيرانية من دون طيار أرسلها حزب الله في ذروة الحرب قبل ست سنوات. فمهماتها مختلفة: تصوير أهداف في إسرائيل، فحص منظومة الدفاع الجوي، وأيضاً خلق ردع معين.[٣٩] ونقل عن محافل التقدير في إسرائيل قولها إن «الهدف من طائرة الاستطلاع (التجسس) هو جمع معلومات استخبارية بصرية، لمساعدة حزب الله في جمع أهداف من أجل استهدافها في الحرب المقبلة، ومن بينها منشآت حساسة، بصواريخ أرض أرض، بعيدة المدى.[٤٠]

تعتبر عملية «الاختراق» وفق جميع المعايير العسكرية، فشلاً عسكرياً خطيراً، فبعد مكوث في الجو استمر حوالي ساعتين، عبرت الطائرة المجال الجوي الإسرائيلي لمدة نصف ساعة دون اعتراضها. تفيد المصادر ان الطائرة اتجهت من لبنان نحو قطاع غزة دون أن تلحظها أجهزة الرادار والمراقبة الإسرائيلية. ولعل الأمر أخطر من كونه تراخياً أمنياً، إنما تثبيت لوجود ثقوب داخل منظومة الدفاع الجوي.

أما وفق المفهوم السياسي والاستراتيجي فإن إسرائيل ترى أن إطلاق حزب الله لطائرة من دون طيار فوق الأجواء الإسرائيلية في جنوب إسرائيل، دليل إضافي على أن الحزب اللبناني يستعد بالفعل لإمكانية نشوب حرب مع إسرائيل. وذلك يتفق مع التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية، التي تشير إلى أن حزب الله يقف الآن على مفترق طرق، وذلك بسبب الحرب الدائرة في سورية. ففي حال تم قطع أو سدّ القناة السورية، فسيمثّل ذلك كابوساً بالنسبة إلى حزب الله، أما لجهة العامل اللبناني، فإن حزب الله يقف أيضاً على مفترق طرق، بين رغبته في أن يكون قائداً لبنانياً، وبين التزامه تجاه إيران. وأيضاً، تشير التقديرات الاستخباراتية أنه سيكون من الصعب على الأمين العام لحزب الله أن يقول لا لإيران، ومن المحتمل أن يختار طريقاً وسطاً، أي مواجهة محدودة مع إسرائيل، سواء لجهة عدد الصواريخ التي سيجري إطلاقها، أو في ما يتعلق باستمرار مدة المواجهة. مع ذلك هذا الرهان خطر جداً، ولذلك فإن الطرفين يحافظان على ضبط نفس معين منذ انتهاء الحرب في عام ٢٠٠٦.[٤١]

انعدام الاستقرار في سورية وتداعياته على وضعية حزب الله

على مدى معظم فترات العقد الماضي كان حزب الله يحظى بوضعية تتيح له حالة من الاستقرار والتحكم في قوانين اللعبة على الصعيدين الداخلي والإقليمي إلى حدّ ما. لكن بعد مرور عشرين شهراً على الانتفاضة الشعبية في سورية التي تهدد بإسقاط نظام الأسد، وضرب خطوط الإمدادات لحزب الله، وترك التنظيم محاطاً بدول غير صديقه، فإن الحزب يواجه ضغوطاً لم يسبق لها مثيل.[٤٢] ولا يخفى أن حزب الله يواجه متاعب منذ بدء الانتفاضة السورية. فبعد أن دعم الثورات ضد الحكومات الاستبدادية في تونس وليبيا ومصر والبحرين، وجد الحزب في وضع غير مريح يبرر الفظائع التي ارتكبها ويرتكبها نظام الأسد في سورية.

في ظل الأزمة السورية، وفي حالة عدم وجود مقاومة فعلية، سيواجه حزب الله متاعب من أجل الحفاظ على جهوزيته، والأهم على شرعية سلاحه كمقاومة ضمن إطار الدولة اللبنانية، الأمر الذي أصبح شعار المعارضة وقوى الوسط اللبناني.

إلا أنه على الرغم من الوضعية المعقدة لحزب الله في الظرف الراهن، تدرك إسرائيل أن التطورات والمستجدات الإقليمية لن تؤدي إلى تفكيك الحزب في أي وقت قريب، وحتى لو لم يتمكن حزب الله من إعادة التسلح، حيث يقدر بأن بحوزته حالياً ١٠٠,٠٠٠ صاروخ وقذيفة محفوظة في ترسانته، من المحتمل أن يستطيع الحزب خوض عدة حروب أخرى مع إسرائيل، كما أنه يمتلك من الوسائل ما يمكنه من تحمل خصومه الداخليين جميعهم

إلى أجل غير مسمى.[٤٣]

تشير التقارير العسكرية لعام ٢٠١٢، إلى أن التوتر السائد في الجبهة الشمالية لإسرائيل لا يقتصر فقط على احتمالات التدهور في الحدود السورية، بل أيضاً إزاء الحدود مع لبنان، حيث أن الجيش الإسرائيلي يظهر مزيداً من القوة على طول الحدود، كي يمنع حصول عمليات خطف جنود أو محاولات تسلل. وتشير التقارير إلى عدم استبعاد إمكان تسلل معاد إلى إحدى المستوطنات. كما تقدّر قيادة المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي أن نشاطات حزب الله أصبحت أكثر سرية، مع استعانة أكثر بالمدنيين في المنطقة. وأن حزب الله يقيم نقاط مراقبة على طول خط الحدود، عبر وسائل وتقنيات أكثر تطوراً، قياساً بالماضي.

تؤكد المصادر الإسرائيلية أن حزب الله بات يتمتع بقوة عسكرية هائلة، لم يسبق لها مثيل، بل هناك خوف من إمكانية تلقيه أسلحة كيميائية غير تقليدية، من المخازن والمستودعات السورية في المدى المنظور. على الرغم من كل الإجراءات والمبادرات العسكرية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي.

تؤكد المصادر الإسرائيلية أن حزب الله بات يتمتع بقوة عسكرية هائلة، لم يسبق لها مثيل، بل هناك خوف من إمكانية تلقيه أسلحة كيميائية غير تقليدية، من المخازن والمستودعات السورية في المدى المنظور. على الرغم من كل الإجراءات والمبادرات العسكرية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي.

تبذل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية جهداً مكثفاً لتهديد حزب الله بتفعيل قدراتها المفضلة (إسرائيل تفضل بوضوح الردع على الحرب). وفي الوقت ذاته، تهيئة الرأي العام العالمي لخطوات حربية، في حال الضرورة. والهدف الثاني إلزامي لأنه واضح للجميع، أن الجولة الحربية المقبلة ستدور في ظروف افتتاحية صعبة للجيش الإسرائيلي. مع تعاظم الأزمة السورية، رفعت شعبة الاستخبارات وقيادة الشمال من درجةً حالة التأهب، بسبب الخشية من عواقب انعدام الاستقرار في سورية، وما يبدو كسلوك غير متوقع لقيادة حزب الله. وتشير التقديرات الاستخباراتية في قيادة الشمال إلى أن حزب الله يعيش جواً متوتراً بسبب سورية والوضع الداخلي في لبنان ومطالب نزع سلاحه.

خلاصة الأمر، في ضوء التوترات الحالية من الصعب على إسرائيل التنبؤ كيف سيتصرف حزب الله المعروف عادة بانضباطه وتحسبه للخطوات بدقة. لهذا، وفق التقارير الاستخباراتية الإسرائيلية عام ٢٠١٢، فإن سلاح حزب الله حاضر ومؤثر في القرارات العسكرية التي قد تقدم عليها الحكومة الإسرائيلية، إلى حدّ أنه لولا وجود الترسانة الصاروخية الكبيرة لدى حزب الله، لكانت إسرائيل قامت بالفعل، بمهاجمة المنشآت النووية في إيران، وبالتالي التسبّب بحرب إقليمية في المنطقة. [٤٤]

الجزء السادس: مستجدات الملف النووي الإيراني من المنظور الإسرائيلي

يمكن القول إن الحرب النفسية المشتعلة بين إيران من جهة وإسرائيل مدعومة بالولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى من أكبر الحروب الباردة في العقود الأخيرة. فمنذ عشرة

أعوام تصاعد أوارها واتخذت أشكالا شتى وأبعادًا بدون حدود، واشتركت فيها أطراف متعددة، وأصبحت لها ذيول جغرافية وسياسية متداخلة. وفي عام ٢٠١٢ وصلت حدّة الجدل في إسرائيل إلى سخونة لم يعهدها المجتمع الإسرائيلي حول ما إذا كان من الأفضل شن ضربة أحادية الجانب على البرنامج النووي الإيراني المتطور ومتى سيحدث ذلك. إلا أن هناك اجماعاً إسرائيلياً حول ضرورة وقف المشروع النووي الإيراني ولو بطرق غير سلمية. هذا ولم يشهد عام ٢٠١٢ تطورات ومستجدات جذرية على الملف النووي الإيراني لها أبعاد عسكرية واستراتيجية ذات أهمية بالغة أو عكست تحولات عينية في رؤية إسرائيل للشأن النووي الإيراني.

يمكن تلخيص مستجدات الملف النووي الايراني في عام ٢٠١٢، على النحو التالي:

أولاً: ظهرت بوادر تأثير وفعالية العقوبات الاقتصادية على إيران – على الرغم من قدرة الإيرانيين على التحايل والالتفاف على الحصار، إلا أن صادرات إيران النفطية عام ٢٠١٢ لا تتجاوز مليوني برميل يوميًا؛ أي ثلثي ما كانت تصدره قبل الحصار. كما أن المقاطعة المفروضة على القطاع المصرفي والحظر الأميركي للتعامل مع البنك المركزي الإيراني، كل ذلك أدى إلى مضاعفة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. الأمر الذي أثر على سلوكيات القيادة الإيرانية التي أبدت مرونة أكثر في التجاوب على التفاوض حول ملفها النووي.

في عام ٢٠١٢ وصلت حدّة الجدل في إسرائيل إلى سخونة لم يعهدها المجتمع الإسرائيلي حول ما إذا كان من الأفضل شن ضربة أحادية الجانب على البرنامج النووي الإيراني المتطور ومتى سيحدث ذلك.

إن انضمام الولايات المتحدة إلى حليفتها إسرائيل في التهديد بين حين وآخر بمهاجمة إيران عسكرياً، لا يعدو أن يكون تعضيداً للقوة التي تتحدث عنها أميركا لتأثيرات العقوبات الاقتصادية. والأمر المؤكد أن إيران تأخذ التهديدات الأميركية والإسرائيلية والأوروبية معاً بكل جدية. لقد أظهرت إيران منذ بداية الأزمة انها تتعامل بكل جدية مع التهديدات التي تواجهها. ولكن إيران لا تبالغ في إظهار ردود أفعالها إزاء التهديدات الخارجية وأيضاً إزاء العقوبات الاقتصادية.

ثانياً: في عام ٢٠١٢ رفع إلى السطح ما يجري في إيران من نشاط متفرع لبناء قدرة هجومية ودفاعية في الحيز الافتراضي (السايبر). ووجد هذا النشاط تعبيره حتى الآن في عدد من الهجمات التي وقعت مؤخرًا على اهداف إسرائيلية. ويخيل أننا نوجد في ذروة معركة سايبر واسعة النطاق تحاول فيها إيران ضرب أهداف مختلفة، كرد على العقوبات التي تفرض عليها وهجمات السايبر التي تتعرض لها.[٤٥]

عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي رؤيته للتهديدات الاستراتيجية التي تحيط بإسرائيل،

خلال كلمة ألقاها أمام المؤتمر السنوي الخامس لمعهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب حول «التحدّيات الأمنية في القرن الحادي والعشرين»، حيث حدد أن التهديد الإيراني المباشر في عام ٢٠١٢، هو تهديد الفضاء الافتراضي للشبكة العنكبوتية المعروف بالسايبر، مؤكدا أن إسرائيل من أقوى الدول في هذا المجال.

إن حرب السايبر ضد المواقع الإلكترونية الإسرائيلية على شبكة الإنترنت، تواصلت وتعاظمت، على الرغم من كل الإجراءات التي أعلنت إسرائيل أنها تتخذها للحؤول دون ذلك. حسب المصادر الإعلامية، هاجم السايبر موقع البورصة الإسرائيلية، وموقع الخطوط الجوية الإسرائيلية (العال). وأعقبه هجوم على سلسلة من البنوك. إلا أن المواقع التابعة للجيش والاستخبارات جرت حمايتها كأولوية، وتحديداً منذ خمسة عشر عامًا، وفق تصريحات مسؤول لجنة مكافحة الهجمات الإلكترونية.[٤٦]

يبدو أنه لا ينبغي المبالغة في خطورة حرب السايبر، وما حصل لا يلحق ضررًا بالبنى التحتية الأساسية لدولة إسرائيل، ولا يؤدي إلى إرباك منظومات حساسة في إسرائيل.[٤٧]

خلاصة القول، لم يشهد عام ٢٠١٢ تطورات ومستجدات جذرية على الملف النووي الإيراني لها أبعاد عسكرية واستراتيجية ذات أهمية. إلا أن تصاعد وتيرة التهديد العلني الإسرائيلي والتخوف من إمكانية إنتاج إيران للقنبلة النووية في المرحلة القريبة، والإجماع الإسرائيلي على منع ذلك، وأنه آن أوان حسم الجدل بخصوص الضربة، كل هذا يمكن أن يجعل من عام ٢٠١٣ عامًا حاسمًا فيما يتعلق بالقنبلة النووية الإيرانية، وبالتالي، ما يعني التأثير العميق على مسألة الاستقرار الأمني في السنوات المقبلة.

باعتقادنا، سيتأثر قرار إسرائيل بتوجيه ضربة وقائية ضد البرنامج النووي الإيراني بعدة عوامل، من بينها احتمالات فرض تأخيرات ذات معنى على تقدم القنبلة النووية، ورد طهران الأكثر ترجيحاً، والتأثير المحتمل على العلاقات مع واشنطن.

إجمال

ما زالت التقديرات الاستخباراتية تعتقد بأن الثورات العربية تجدّد نفسها، وأنها قد تنهي غالبية النظام الرسمي العربي، بما في ذلك الدول التي انخرطت في لعبة التغيير لأهداف سياسية إقليمية، خاصة الأردن والمغرب. وترى التقديرات الاستخباراتية أن الحرب الحالية في سورية تشكل نموذجاً للواقع القاتم في المحيط العربي، حيث تعادل طَرَفا النزاع في ساحة المواجهة، وتضاءلت بذلك قدرتهما على الحسم، وفي الوقت الذي لا تزال فيه تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية (والغربية) متمسكة بحتمية سقوط نظام الأسد، فإن بعض السيناريوهات المتداولة تتوقع الغرق التدريجي لسورية في الفوضى.

وتتخوف المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية من أمرين: الأول– تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في خانة المجهول في المرحلة الراهنة، والثاني– أن صياغة النظام الإقليمي لن تتجاوز الشعوب. أيًا كانت النتائج فمن المرجح نشوء نظم ديمقراطية لا يمكن فيها تجاهل خيارات الشعوب، وبخاصة ثقل القوى الإسلامية الصاعدة.

على المستوى الفلسطيني، شنت إسرائيل الحرب على قطاع غزة بناء على الفرضية أن لإسرائيل وحماس مصلحة حقيقية في تكرار شكل عملية «الرصاص المصبوب» . التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي لعام ٢٠١٢، يلحظ أن القيادة السياسية استندت لدى اتخاذها قرار اغتيال أحمد الجعبري، على التقارير الاستخباراتية التي قدرت ان حماس غير معنية حقاً بمواجهة ذات وتيرة مرتفعة، تتضمن دخولاً واسعاً لألوية الجيش الإسرائيلي في أراضي القطاع، وأن حماس عندما كانت تتردد بين جدوى المقاومة العسكرية ضد إسرائيل، والحاجة إلى البقاء في السلطة، كانت تختار على الدوام الخيار الثاني، مرجحاً أنه إذا توافرت آلية لإنهاء سريع على نحو نسبي لجولة العنف هذه، فقد «تتعاون» لحسمها.

في السياق اللبناني، باتت استراتيجية إسرائيل في الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، تهدف إلى منع وقوع الحرب والحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله، ومنع الأخير من الحصول على أسلحة «كاسرة للتوازن». تتوقع إسرائيل ضربة سياسية قاسية جداً لحزب الله في حال سقوط النظام في سورية، وتستبعد التقديرات الأمنية إمكانية قيام حزب الله بهجوم على إسرائيل بهدف تحويل الأنظار عن المشهد السوري وتخفيف الضغط عن إيران. إلا أن الأوساط الإسرائيلية لا تستبعد أن يقدم حزب الله على ترسيخ سيطرته في لبنان وتعزيز موضعه الجيو–سياسي فيها، في أسرع وقت ممكن.

التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية لعام ٢٠١٢، تشير إلى أن حزب الله يقف في

الفترة الحالية على مفترق طرق، وذلك بسبب الحرب الدائرة في سورية. إنه في حال تم قطع أو سدّ القناة السورية، فسيمثّل ذلك كابوساً بالنسبة إلى حزب الله، أما لجهة العامل اللبناني، فإن حزب الله يقف أيضاً على مفترق طرق، بين رغبته في أن يكون قائدًا لبنانيًا، وبين التزامه تجاه إيران. وأيضًا، تشير التقديرات الاستخباراتية أنه سيكون من الصعب على الأمين العام لحزب الله أن يقول لا لإيران، ومن المحتمل أن يختار طريقاً وسطاً، أي مواجهة محدودة مع إسرائيل، سواء لجهة عدد الصواريخ التي سيجري إطلاقها، أو في ما يتعلق باستمرار مدة المواجهة. مع ذلك، الرهان خطر جداً، ولذلك فإن الطرفين يحافظان على ضبط نفس معين منذ انتهاء الحرب في عام ٢٠٠٦.

في السياق المصري، التقديرات الأمنية الإسرائيلية لعام ٢٠١٢، تشير الى أن مصر في عصر الرئيس محمد مرسي لن تكون كسابق عهدها خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وأنه لا يوجد شك في أن مصر ستغير هذا الاتجاه بشكل كبير عما كانت عليه في الماضي. وعليه، هناك اتجاهان يجب أن تسير عليهما إسرائيل خلال الفترة المقبلة لضمان مستقبلها وأمنها القومي، وهي السير بمرونة في علاقتها مع دول الجوار، وعلى رأسها مصر، وفي الوقت نفسه الاستعداد التام وإجراء المزيد من التدريبات وعمليات الدفاع ضد الأعداء، وإحباط أي نشاط معاد لإسرائيل في المرحلة المقبلة، وبخاصة فيما يتعلق بأمن الحدود مع مصر، والحفاظ على معاهدة السلام، وعدم السماح بإدخال أي تعديل في الملحق العسكري المرفق بها، لا يتناسب مع المصالح الاستراتيجية لإسرائيل.

على صعيد الملف الايراني لم يشهد عام ٢٠١٢ تطورات ومستجدات جذرية لها أبعاد عسكرية واستراتيجية ذات أهمية، لكن استمر تصاعد وتيرة التهديد العلني الإسرائيلي والتخوف من إمكانية إنتاج إيران للقنبلة النووية في المرحلة القريبة، والإجماع الإسرائيلي على أنه يجب وقف البرنامج النووي الإيراني، وأنه حان وقت حسم الجدل بخصوص تكلفة الضربة وفعاليتها والتعجيل بها وتأثيرها على العلاقات مع الولايات المتحدة، كل هذا يجعل من عام ٢٠١٣ عامًا حاسمًا فيما يتعلق بالقنبلة النووية الإيرانية، وبالتالي، سيكون تأثير ذلك عميقًا على مسألة الاستقرار الأمني في السنوات المقبلة.

باعتقادنا، سيتأثر قرار إسرائيل بتوجيه ضربة وقائية ضد البرنامج النووي الإيراني بعدة عوامل، من بينها احتمالات فرض تأخيرات ذات معنى على تقدم القنبلة النووية، ورد طهران الأكثر ترجيحاً، والتأثير المحتمل على العلاقات مع واشنطن.

الهوامش

١

2 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013.

3 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013.

4 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. Strategic Survey for Israel 2012-2013. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013.

٥ هآرتس، ٢٠١٢/١١/١٦. http://www.haaretz.co.il

6 Eran, Oded & Sabel, Robbie. The Status of «Palestine» at the United Nations. **INSS Insight**. No 387, November 25, 2012.

Sharvit Baruch, Pnina. Israel's Response to UN Recognition of a Palestinian State. **INSS Insight**. 389, December 3, 2012

٧ في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الطيران الحربي الإسرائيلي يقوم بعمليات أو ضربات جوية عينية بشكل دائم. وأبرز العمليات عام ٢٠١٢. هي الغارة التي استهدفت منشآت اليرموك للتصنيع الحربي في ضواحي العاصمة السودانية، يوم ٢٠١٢/١٢/٢٤، حيث تم تدمير مبنيين رئيسيين في المنشآت وتصدع معها ٢١ مبنى آخر، فيما سُوّيت بالأرض ٤٠ حاوية بمحتوياتها المعدة للشحن .حسب المصادر الإسرائيلية، فإن منشآت اليرموك مخازن وقود ونفط ومستوعبات للأغراض العسكرية وللذخيرة تابعة للحرس الثوري الإيراني. ويبدو أن هدف الغارة هو إثبات قدرتها الجوية على ضرب أهداف بعيدة ١٦٠٠ كيلومتر عن قواعدها، فهذا معناه أن الطائرات قطعت مسافة أكبر من المسافة إلى منشأة التخصيب الموجودة في موقع بوردو بإيران.

أنظر: هآرتس، ٢٠١٢/١٢/٢٥. http://www.haaretz.co.il

يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/١١/١٦. http://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-8,00.html

8 Elran. Meir Golov. Avner. **The Campaign to Restore Israeli Deterrence The Civilian Front: Learning from Success**. In: Brom. Shlomo. (Ed). In the Aftermath of Operation Pillar of Defense. Memorandum. No. 124 December 2012. 24-33.

٩ يديعوت أحرونوت، 2012/11/15. http://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-8,00.html

هآرتس، ٢٠١٢/١١/١٥. http://www.haaretz.co.il

10 Eiland. Giora. Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives. In: Brom. Shlomo. (Ed). **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124 December 2012/ 11/15.

11 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013.

Elran. Meir Golov. Avner. **The Campaign to Restore Israeli Deterrence The Civilian Front: Learning from Success**. In: Brom. Shlomo. (Ed). **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124 December 2012. 24-33.

12 Dekel. Udi. **The New Egyptian Regime and the Campaign in the Gaza Strip**. In: Brom. Shlomo. Ed. **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense. Memorandum.** No. 124 December 2012. 50-55.

١٣ السفير. ٢٠١٢/١١/١٨

14 Kam. Ephraim. **Following the Operation: The Balance between the Two Sides**. In: Brom. Shlomo. (Ed). **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124 December 2012. 16-23.

١٥ نص اتفاق التهدئة بين «حماس» وإسرائيل الذي أعلنه وزيرا خارجية مصر والولايات المتحدة الأميركية:

أ. تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية على قطاع غزة براً، بحراً وجواً بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص.

ب. تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود.

ج. فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية، والتعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد ٢٤ ساعة من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ.

د. يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

16 Eiland. Giora. Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives. In: Brom. Shlomo. (Ed). **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124 December 2012/ 11/15.

١٧ رؤوبين بدهتسور، في صحيفة « هآرتس». ٢٠١٢/١١/١٧ . http://www.haaretz.co.il

Elran. Meir Golov. Avner. **The Campaign to Restore Israeli Deterrence The Civilian Front: Learning from Success**. In: Brom. Shlomo. (Ed). **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124 December 2012. 24-33.

١٨ هآرتس. ٢٠١٣/١/١٣. http://www.haaretz.co.il

19 Eran. Oded. **The United States and the Middle East**. In: Brom. Shlomo. (Ed). In the Aftermath of **Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124. December 2012. 40-49.

20 Ibid. Ibid.

٢١ رون بن يشاي، **يديعوت أحرونوت**. 2012/12/13. http://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-8,00.html

٢٢ المصدر نفسه.

23 Dekel, Udi. Whither Syria? Recommendations for Israeli Policy. **INSS Insight**. 359, August 6, 2012.

24 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013

25 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013

٢٦ الموقع الالكتروني لجريدة **معاريف**، ٢٠١٣/١/٣٠ : http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/432/965.html(شوهد اخر مرة ٢٠١٣/٢/١٥)

٢٧ امير أورن. **هآرتس**. ٢٠١٢/٩/٧ . http://www.haaretz.co.il

٢٨ يوسي ميلامن. **هآرتس**، ٢٠١٣/١/٣٠ . http://www.haaretz.co.il

29 Dekel, Udi. Whither Syria? Recommendations for Israeli Policy. **INSS Insight**. 359, August 6, 2012. Brom, Shlomo. Syria's Chemical Weapons: A Risk Assessment. **INSS Insight**. 362, August 12, 2012.

30 Kam, E. The Axis of Evil in Action: Iranian Support for Syria. **INSS Insight**.No372, October 10, 2012.

31 Perlov, Orit and Dekel, Udi. The 100-Day Program and the «MorsiMeter»: Egyptian Discourse on the Social Networks. **INSS Insight**. 377, October 24, 2012

32 Dekel, Udi & Perlov. President Morsi and Israel-Egypt Relations: Egyptian Discourse on the Social Networks. **INSS Insight**. 357, July 25, 2012

33 Brom, Shlomo. Egypt after Morsi's Victory in the Presidential Elections Strategic Assessment, Volume 15, No. 2, July 2012.

34 Brom, Shlomo & Guzansky, Yoel. Egypt and Iran: Will the Two Walk Together?. INSS Insight.. 375, October 15, 2012

35 Brom, Shlomo. Egypt after Morsi's Victory in the Presidential Elections Strategic Assessment, Volume 15, No. 2, July 2012.

٣٦ أنظر: فادي نحاس، المشهد الأمني العسكري لعام ٢٠١١. **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٢**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.٢٠١٢.

أنظر: فادي نحاس، المشهد الأمني العسكري لعام ٢٠١١. **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٠**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.٢٠١١.

٣٧ **هآرتس**، ٢٠١٢/١٠/٦. http://www.haaretz.co.il/

٣٨ **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٢/١٠/٧. http://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-8,00.html

٣٩ المصدر نفسه.

40 Schweitzer, Yoram. Back to their Old Ways? Iran, Hizbollah, and International Terrorism. **INSS Insight**. 315, February 21, 2013.

٤١ امير اورن. **هآرتس**. ٢٠١٢/١١/٧.

٤٢ هآرتس. ٢٠١٢/١٠/٨.

43 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013.

44 Siboni, Gabi and Kronenfeld, Sami. Iran's Cyber Warfare. **INSS Insight**.375, October 15, 2012. Tabansky, Lior. Critical Infrastructure Protection against Cyber Threats. **Military and Strategic Affairs**. Volume 3, No. 2, November, 2011.

45 Siboni, Gabi. Protecting Critical Assets and Infrastructures from Cyber Attacks. **Military and Strategic Affairs**, Volume 3, No. 1, May 2012.

46 Siboni, Gabi and Kronenfeld, Sami. Iran's Cyber Warfare. **INSS Insight**. 375, October 15, 2012

47